بيان للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول تحدي إسرائيل للارادة العالمية، واستمرارها في إجراءاتها التعسفية ضد الشعب الفلسطيني *

دمشق، 1980/5/17 ("وفا"، بيروت، 1980/5/18، 4 – 6)

يهيب البرلمانيون العرب بزملائهم من البرلمانيين الأحرار في مختلف أقطار العالم أن يرفعوا صوتهم عالياً احتجاجاً على تدابير القمع الإسرائيلية المتصاعدة ضد المواطنين العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وأن يعملوا على تشكيل سياج عالمي ضاغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي وعلى القوى الدولية الغاشمة التي تدعم الممارسات الإسرائيلية وتغذي إسرائيل بالمال والسلاح ومختلف أشكال التأييد ..

إن الرأي العام البرلماني لا يجوز أن يسكت عن الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة التي تضمنت:

1– إبعاد ثلاثة من كبار المناضلين العرب عن أرضهم وهم السيد فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل، ومحمد ملحم رئيس بلدية حلحول، والشيخ رجب التميمي القاضي الشرعي لمدينة الخليل.

2– فرض الإقامة الجبرية على رؤساء البلديات الفلسطينيين ومنعهم من الاتصال بشعبهم ومشاركته في آلامه وفي احتجاجه ضد الظلم والاستيطان.

3– تشديد التدابير القمعية ومقاومة كل تحرك شعبي بقوة السلاح على نحو ما صرح به عيزر وايزمن وزير الحرب الإسرائيلي.

4– إعلان المضي في استيطان الأراضي العربية المحتلة والاستيلاء على المدن العربية ونهب أراضي الشعب العربي الفلسطيني واتخاذ الإجراءات التي تضمن دوام الاحتلال للأراضي العربية جميعها وإلحاقها بالكيان الصهيوني الذي يرفض زعماؤه حتى الآن إعلان حدوده الجغرافية.

5– الاستمرار في احتلال جنوب لبنان والعمل على توسيع رقعة الاحتلال وإلحاقها بإسرائيل ولقد سبق للاتحاد البرلماني الدولي – كما هو شأن هيئة الأمم المتحدة أن أدان الممارسات الإسرائيلية في مؤتمرات بون وكاراكاس ومجدداً في أوسلو ..ولكن السلطات الصهيونية تضرب بالمقررات الدولية عرض الحائط وتستهتر بالرأي العام الشعبي والدولي والبرلماني، وتمضي في مخططاتها التوسعية هادفة إلى وضع العالم كله أمام الأمر الواقع.

---

* **المصدر:** الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، 170–171.

وإزاء هذا الموقف المتحدي للارادة العالمية ولمبادئ حقوق الإنسان يرى البرلمانيون العرب أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة عالمية حاسمة ضد الاستهتار الصهيوني بالقيم الإنسانية، وليس من المقبول عالمياً أن يترك الشعب العربي الفلسطيني ليعاني إستعماراً مزدوجاً من قبل كل من السلطات العسكرية والأحزاب والجماعات اليمينية المتعصبة، وأن الشعب الفلسطيني إذ يلجأ إلى العصيان والتظاهر والكفاح المسلح إنما يرد رداً طبيعياً على الاحتلال والقمع والاضطهاد وكذلك ضد مؤامرات كامب ديفيد التي أثبتت أحداث السنة الأخيرة أنها تهدف بالدرجة الأولى إلى إضفاء صفة الشرعية على الاحتلال والالحاق.

لنعمل معاً أيها البرلمانيون الأحرار في العالم على المزيد من فضح الممارسات الصهيونية في الأراضي المحتلة والتنديد بالقوى الغاشمة التي تغض عنها وتدعمها ولنتكاتف من أجل خلق سياج عالمي ضاغط على الصهيونية التي هي – حسب مقررات هيئة الأمم المتحدة – شكل من أشكال العنصرية والفصل العنصري–.

ولنفهم العالم كله أن خطر الصهيونية لا يقتصر على فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط بل يهدد بتفجير الوضع المتوتر في العالم كله.

ولنبدأ بتهيئة حملة عالمية للتأكيد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وإعطاء الفرصة للشعب الفلسطيني ليقرر مصيره بحرية تامة فوق تراب وطنه، ولنؤكد أن عملية إبعاد الإنسان عن وطنه بالقوة وإفراغ الأرض من سكانها إنما هي انتهاك صارخ لأبسط مبادئ الحق الإنساني.

ولنحيي أخيراً كفاح الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها الذي يستمر على الرغم من كل وسائل القمع والإبعاد لأنه رمز لرفض الوجدان العالمي لأشكال القهر والظلم والإبعاد، ولنطلب من كل حر في أي بقعة من بقاع العالم أن يجعل من قضية فلسطين قضيته لأنها قضية المواجهة بين قوى الطغيان وبين قوى الحق ذلك أن انتصار الشعب الفلسطيني المحب للسلام والديمقراطية إنما هو انتصار للقيم الإيجابية التي رفعت لواءها شعوب العالم خلال مراحل نضالها وتضحياتها المتواصلة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/